

## "من التنوع إلى الانقسامية .. بحث في علاقة الطوائف بالطائفية : بين حتمية

### الهويات الفسيفسائية والتوظيف السياسي والتداعيات المجتمعية"

أ/ مفيدة خروبي

باحثة في علم الاجتماع جامعة ورقلة الجزائر

kherroubi.moufida@univ-ouargla.dz

أ/ محمد المهدي شنين

باحث في العلوم السياسية جامعة ورقلة الجزائر

chenine.mohammed@univ-ouargla. dz

تاريخ النشر

2020-05-11

تاريخ القبول

2019-12-21

تاريخ الإرسال

2019-11-01

#### ملخص الدراسة:

جلت الظاهرة الإنسانية على التنوع والتعدد الهوياتي، إذ تتجاذب الفرد دوائر انتماء متنوعة تربطه بروابط ساهمت في تشكيلها سياقات تاريخية ومجتمعية وأيديولوجية متعددة، برزت الظاهرة الطائفية كظاهرة متعاظمة في العالم العربي، وانبعثت بفعل المخزون التاريخي، والاستعداد المجتمعي، وصولاً للتوظيف السياسي داخليا وخارجيا.

تستثمر الطائفية في بيئة التعددية، من خلال العمل على الارتداد للهويات الجزئية، وتفعيل الانقسامات المجتمعية، واستدعاء السرديات الطائفية، والتي غالبا ما تحمل دلالات عدائية، تجاه المكونات المجتمعية الأخرى، المقابلة والمنافسة، ضمن البناء المجتمعي، تجعل الممارسة الطائفية - ثقافيا وسياسيا ومجتمعيًا - من التعدد الهوياتي والتنوع المجتمعي عبئا أمنيا، نظرا لأنها تعمل على تعميق حالة الانكفاء الهوياتي، وتدمر الفضاءات المشتركة التي تجمع الفواعل المجتمعية.

تسعى الورقة للبحث في اثر الطائفية على المجتمعات المتعددة، من خلال تتبع دينامياتها الانقسامية في بنية المجتمع، بغرض الكشف وراء مكان استشراف الخطاب الطائفي؟ وهل الانقسامية والتدرج هي قدر المجتمعات متعددة الهويات؟ أم أن الانبعث الطائفي مرده الفشل في إدارة التعددية، من خلال تعميق الصدوع المجتمعية، وتقليص مساحة المشترك؟.

الكلمات المفتاحية : الطائفة ، الطائفية ، الهويات الفرعية ، الانقسامات العمودية ، المجتمعات المتعددة ، الأمن المجتمعي .

**Abstract:**

The human phenomenon is characterized by diversity and identity. The individual is attracted to a diverse circle of affiliations with ties that contributed to the formation of diverse historical, societal and ideological contexts. The sectarian phenomenon emerged as a growing phenomenon in the Arab world, inspired by historical treasures, And externally. Sectarianism is invested in a pluralistic environment, by working to restore partial identities, activating community divisions, and calling sectarian scandals, which often bear hostile connotations, towards other community components, competition within community building. And politically and socially - of multiple identities and social diversity are a security burden, as they deepen the state of identity inequality, and destroy common spaces that combine community actions. The paper seeks to examine the impact of sectarianism on multiple societies, by tracking their divisive dynamics in the structure of society, for the purpose of detection and the spread of sectarian discourse? Is fragmentation and remorse the fate of multi-identity societies? Or is the sectarian resurgence due to the failure to manage pluralism, by deepening societal faults and reducing the size of the participants?

**Key words:** Sect, sectarianism, sub-identities, vertical divisions, multiple societies, societal security.

## مقدمة :

التنوع الاجتماعي ظاهرة إنسانية لا يخلو منها مجتمع ، تتعدد أشكال تنوع ، فتجد الفرد تتجاذبه دوائر انتماء متعددة ، عرقيا ، و لغويا ، و دينيا ، و طائفيا ، تتحكم بعلاقة هذه المكونات ببعضها سياقات مختلفة سياسيا و اقتصاديا ، تضبط مساراتها بين التقارب و التنافر ، و لعل الطوائف من أبرز مظاهر التنوع في مجتمعاتنا ، ظهرت ضمن تشكيلات متباينة ، بفعل انقسامات ، و تصدعات عرفتها البنى المجتمعية ، أنتجت مكونات طائفية جديدة .

ليست الطوائف و الفرق و الملل و النحل بالمتغير الحديث في المجتمعات العربية و المسلمة ، و التي لم يتوقف فيها مسار التدرر و التشظي ، بظهور طوائف ، و اضمحلال أخرى ، لكن اللافت هو بروز الطائفية كفكر و كممارسة سياسية ، تصوغ الاصطفاقات ، و تحدد الأعداء و المصالح ، و هو ما أدخل المجتمعات العربية و المسلمة في حالة استقطاب طائفي حاد ، أزمة الاحتراب الطائفي ، الذي حمل الصبغة الطائفية ، و انتشر بعيدا حتى عن مواقع النزاع و الاحتكاك المباشر ، فأضحى التنوع المجتمعي باعتباره حتمية سيديولوجية لا فكاك منها ، تحديا أمنيا و كاجبا حضاريا .

بناء على ما سبق تسعى الورقة للبحث في اثر الطائفية على المجتمعات المتعددة ، من خلال تتبع دينامياتها الانقسامية في بنية المجتمع ، بغرض الكشف وراء مكامن استشراف الخطاب الطائفي ؟ و هل الانقسامية و التدرر هي قدر المجتمعات متعددة الهويات ؟ أم أن الانبعاث الطائفي مرده الفشل في إدارة التعددية ، من خلال تعميق الصدوع المجتمعية ، و تقليص مساحة المشترك ؟.

## 1/ الطائفة و الطائفية : فك ارتباط المفهوم و رصد لدلالات المصطلح .

فهم المصطلح ، و تفكيك مضامين المفاهيم هو المدخل لاكتناهِ الظواهر ، و عليه يسعى هذا العنصر لاستقصاء المضامين المعرفية لمفهوم الطائفة و الطائفية ، بغرض تحسس الحدود الدلالية لكل مفهوم ، و علاقته بالمفاهيم المشابهة بغية الرصد المعرفي لتمثلات الظاهرة .

الطائفة في اللغة تعني الجزء ، و ورد في لسان العرب الطائفة من الشيء جزء منه ، و الجماعة و الفرقة ، جاء في المعجم الوسيط ، و الطائفة الجماعة و الفرقة ، و في التنزيل " و إن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما " القصص الآية 04، و الطائفة جماعة من الناس يجمعهم مذهب أو رأي يمتازون به ، و

وردت الإشارة للطائفة في القرآن في مواضع عدة منها قوله تعالى " فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين وينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون " التوبة 122 " إن فرعون علا في الأرض و جعل أهلها شيعة يستضعف طائفة منهم " الحجرات الآية 109<sup>1</sup>، في الدلالة القرآنية للفظ الطائفة نجد أنها دلالة وصفية لا معيارية لفئة هي جزء من كل ، كما تظهر الآيات التي ترد فيها كلها<sup>2</sup>.

السياق الدلالي الذي احتضن هذا المصطلح في الثقافة العربية اختلف عن سياقه الغربي الأوربي ، ففي اللغة العربية ليس لمصطلح " طائفة " معنى سلبي فهي تعني الجماعة من الناس فحسب ، و يتقاطع هذا المصطلح مع مصطلحات أخرى من قبيل نحلة ، فرقة ، جماعة ، عصابة ، عشيرة ، ملة ، قبيلة ، أما في الثقافة الغربية فمصطلح SECTA اللاتيني المشتق من SEQUI يحيل على معنى التبعية ، و منه اشتق المصطلح الفرنسي SECTARISME و الانجليزي SECTARIANISM ، و أخذ المصطلح دلالات سلبية ، إذ أن كلا المصطلحين لهما معنى سلبي تحقيري للتنديد بمواقف لا تقبلها الحضارة المعاصرة<sup>3</sup> ، ما يلاحظ أن المصطلح العربي " طائفة " حمل معه فكرة الإقرار بالتعدد في ظل الانتماء للجسم الأكبر ، أي الكتلة الاجتماعية الرئيسية ، فالفرق و الطوائف ، متميزة عن المركز و تطوف حوله لكنها تظل تنتمي لسياقه السيوسولوجي ، في المقابل فالمصطلح الغربي مشحون بالمعاني السلبية و التنازعية لفكرة الطائفية ، باعتبارها حالة تصارعية تعكس التذمر الاجتماعي ، و هو ما تعبر عنه الطائفية كمارسة في الخطاب العربي .

مفهوم الطائفية مشتق من جذر متحرك فهو مأخوذ من طاف يطوف طوافا فهو طائف ، فالبناء اللفظي يحمل معنى تحرك الجزء من الكل ، دون أن ينفصل عنه ، بل يتحرك في إطاره ، و ربما لصالحه ، فهي مفهوم يشير إلى عدد قليل من البشر ، إذ لا يتجاوز لغة الألف من الأفراد ، و من ثم فإن هذا المفهوم في جوهره يتضمن فكرة الأقلية العددية الصغيرة المتحركة في إطار الكل المشدودة إليه بغض النظر عن دينها أو عرقها أو لغتها<sup>4</sup> ، فالطائفية بنية شعورية اعتقادية لدى جماعة من المنتمين إلى ملة ما ، المعتنقين إلى تعاليمها ، و متميزة من الجماعات الأخرى التي تشاركها الانتماء الديني ، و هي بهذا المعنى تمثل انشقاقا ثقافيا عقائديا داخل إطار الجماعة الدينية الكبرى ، غالبا ما تبرره أنها الجماعة الأشد تمثيلا ، التمثيل الأمين للدين الذي تعتنقه<sup>5</sup>.

تتجاذب مصطلح الطائفية حقول معرفية متعددة ، منها حقل المباحث النفسية ، حيث للسلوك الطائفي دوافع دفينية ، و ردود أفعال فردية و جماعية نمطية ، و حقل العلوم السياسية ، بما هو آلية من آليات

التنافس السياسي و الحزبي للاستئثار بالسلطة ، و حقل البحث الديني بوصفه فهما مخصوصا للدين به يتميز أصحابه في عقائدهم ، و عباداتهم و رموزهم عن غيرهم من المذاهب و النحل<sup>6</sup> ، هذا التركيب و التعقيد في الظاهرة الطائفية ، يجعلها ظاهرة زئبقية تشتبك في تأثيرها و آليات عملها مع حقول معرفية ، و قطاعات اجتماعية متعددة ، تزيد من غموضها ، لكن في المقابل تبرز حجم تأثير الطائفية كمارسة و كذهنية على النظم و المجتمعات .

الطائفية مفهوم يرتبط بالعلاقات الخاصة لجماعة معينة تستند في اجتماعها و ارتباطها على أساس ديني أو ثقافي أو مذهبي معين ، و تبرز فيها المصالح المشتركة ، و القيم الخاصة و الهوية و الانتماء لهذه الجماعة ، و تتصاعد فيها فكرة الطائفية إلى حالة من التقسيم الاجتماعي حسب المذهب<sup>7</sup>.

تعرف الطائفية بأنها اعتماد سياسة التمييز الطائفي بين المواطنين ، و تشجيع حالات الصراع المذهبي لأغراض سياسية<sup>8</sup> ، فالسلطة الطائفية هي التي توظف قضية الانتماء لمذهب أو دين في مشروع سياسي مجتمعي ، و بعد هذا الانتماء من مقومات بناء هذا النظام ، و تكوينات مؤسساته ترسخ البنية الاجتماعية الثقافية ترسخ البنية الاجتماعية الثقافية لهذا المشروع في المجتمع ، أو على الأقل في صفوف طائفة من طوائفه<sup>9</sup>.

المجتمع الطائفي هو المجتمع الذي يعاني نقصا فادحا في الاندماج الاجتماعي ، و الذي يقوم فيه نظام سياسي تقليدي يتكون نتيجة اختصاص أهلي طائفي و مذهبي للسلطة ، أو الذي يتعايش مع بني و مؤسسات عصبوية لا يستطيع مغالبتها ، أو إخضاعها لسلطة الدولة لضعفه كنظام هش قائم على توازنات أهلية قلقة ، أو مخافة اصطدامه بمجتمع أهلي ممأسس على قواعد عصبوية ، فهو مجتمع يغلب فيه الولاء للطائفة و الذهب على الولاء للوطن و الدولة<sup>10</sup>.

أ/ في العلاقة بين الطائفة و الطائفية :

إن ركيزة البحث هي السعي لتسليط الضوء على العلاقة بين الظاهرتين ، من خلال الكشف عن الحدود المعرفية لكل منهما ، بغية فهم أكبر للعلاقة بين التنوع و الانقسامية في المجتمعات المتعددة .

الفرقة أو الطائفة مجموعة من الناس وجدت نفسها في موقف معين يفصلها عن المحضن الأم، لكنها تظل تشترك مع الجسم الأكبر الذي انسلخت عنه في الرأي والاعتقاد، فالفرقة أو الطائفة جزء من الجماعة، لها المرجع العقدي ذاته، ولكنها تنفرد بمقالة تخالف ما تواضع عليه الضمير الجمعي، دون القطع مع الجسم الأصلي<sup>11</sup>، يؤكد الباحث رضوان السيد على خاصية في الطائفة وهي الانقسام أو الافتراق عن الجماعة، و بالتالي تمثل الطائفة جزء من جسم أكبر منها، وهو لا يرى فرقا في هذا المبدأ بين الفريق أو الفوج، والفرقة والطائفة، فهي تكاد تصل إلى حد التماثل والترادف، وأما الاختلاف بينهما فهو لا ريب فرق دلالي رقيق<sup>12</sup>.

يجب علينا أن نميز بين مفهومي الطائفة والطائفية، كما بين القبيلية والقبيلة، فالطائفة والقبيلة مفهومان يطابقان كينونة اجتماعية، تتميز بحضورها الاجتماعي، وتؤدي أدوارا ووظائف اجتماعية سابقة لتكوينات الدولة الحديثة، أما الطائفية فهي نزعة تعصبية، تجعل الفرد يقدم ولاءه الكلي أو الجزئي للقيم والتصورات الطائفية<sup>13</sup>، وقد خلطت الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع الطائفية بين الطائفة في المجتمع بما تنطوي عليه من تنوع وتعدد، وبين طائفية الدولة، بما تمثله من استثثار فرقة بمقاليد السلطة، وتحقيق منافع خاصة، وهما أمران مختلفان، وليس لهما ذات النتائج، إذ أن الأول يتعلق بطريقة اشتغال المجتمع، بينما ينشغل الثاني بطرائق عمل الدولة<sup>14</sup>.

تشير الطائفية إلى استخدام التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة، أو النضال من أجل تحقيق تلك المصالح والمزايا لزعماء أو أبناء طائفة معينة في مواجهة طوائف أخرى، وعادة ما تصبح الطائفة بهذا المعنى تستخدم الدين كوسيلة لتحقيق أهداف دنيوية<sup>15</sup>.

يشير مفهوم الطائفة إلى ذلك التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الأفراد، أو المجموعات التي يتكون منها المجتمع، بينما الطائفية تشير إلى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية أو ثقافية، أو لتحقيق منافع شخصية لقادة هذه الطائفة، أو تلك، أو رموزها من خلال استغلال وتعبئة جماهيرهم<sup>16</sup>.

بناء على التعريفات السابقة، والتي حاولت التعرض لمختلف جوانب الظاهرة الطائفية، ومسار تحويلها للتعدد المجتمعي للطوائف، إلى سلوك طائفي نستنتج أن الطائفة هي جماعة تنتهي إلى سياق حضاري و

مجتمعي ، لكنها تتمايز عنه بخصوصيات اعتقاديته تميزها عن باقي المكونات المقابلة ، أما الطائفية فهي ممارسة الاختلاف ، والاستثمار في التمايزات الطائفية ، إما بغرض مكاسب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، أو نتيجة لتراكمات تاريخية ، فالطائفة بنية سيولوجية تعددية ، أما الطائفية فممارسة .

#### ب/ في العلاقة بين الطائفية والدين :

يعتبر الدين هو المنطلق الأول لبروز الطوائف ، من خلال تبني سرديات دينية تخالف السائد ، أو تقدم فهما مختلفة عن فهم الكتلة الأكبر ، و من خلال هذا التفسير يحدث الانشقاق المجتمعي ، وتشكل البنية للمكون الطائفي الجديد المتميز عن الأصل .

ورغم أن الطائفية تعتمد في التعبئة على الدين فهي تشكل النفي المطلق للقيم الدينية ، كما أنها تتحدث على الطائفة وكأنها كتلة واحدة ، فالطائفية ليست بحاجة إلى الدين حتى تعمل على لتوظيف المجتمع المدني السياسي ، بسبب بنيته نفسها ، فهي ظاهرة سياسية بالجوهر ، ولا علاقة لها بالتمايز الثقافي ، أو الفسيفسائي ، و بالتالي الجوهر هو السياق ، أو النسق الذي توضع فيه هذه التمايزات الثقافية.<sup>17</sup>

#### ج/ في العلاقة بين المذهبية والطائفية :

المذهب هو تمثيل لحالة تذرر الكتلة الدينية من خلال تعدد المدارس و الرؤى المعرفية ، في قراءتها للنص الديني ، و قد تمتد متلازمة التذرر ليشهد المذهب بحد ذاته حالة التشظي و الانشقاق إلى طوائف جديدة . المذهبية ليست إلا الصورة ، و البنية المصغرة للطائفية ، إنها انشقاق داخل الانشقاق ، و تذرر داخل بنية متذررة أصلا ، فهي تتولد من الذهاب بعيدا في البحث عن عوامل التمايز ، و عن الفواصل ، سعيا وراء ماهيات أكثر صفاء و نقاء ، إنها لا تختلف في النوع عن الطائفية ، فللاثنين الديناميات الانقسامية و التفكيكية عينها ، تختلف في الكم فقط ، و إن كان الاختلاف فيه من آثار الدينامية الانقسامية و مفاعيلها.<sup>18</sup>

الانتماء المذهبي لا يعني الطائفية بالضرورة ، لذلك يجدر بنا القول إن الطائفية هي استثمار للانتماء المذهبي على الصعيد الفكري و الروحي ، و بالتالي فهي لا تختلف عن التكوينات العشائرية و القبيلية ، إلا في عنوانها العام ، الذي يتخذ من الانتماء المذهبي شعارا جامعا لأفراد الجماعة.<sup>19</sup>

## 2/ تشكل الطائفية من التعدد إلى الممارسة .. كيف يتحول التنوع إلى عبء ؟ .

كيف تتشكل الطائفية ؟ وكيف يتحول التعدد المجتمعي إلى عبء اجتماعي و مؤئل للصراع السياسي ؟ يسعى هذا العنصر لتتبع مسار تشكل الطائفية ، بداية من لحظة الافتراق عن الكتلة الكبرى ، و تشكيل السرديات الخاصة بالمكون الجديد ، و رسم الحدود المجتمعية المقابلة للآخر ، و صولا لممارسة الطائفية كإدراك و كسلوك عصوي في مقابل المكونات المقابلة .

يقسم مانويل كاستلز Manuel Castells الهويات من حيث النشأة إلى ثلاثة :<sup>20</sup>

- 1 - الهوية المشرعنة : و هي التي تنتجها المؤسسات الاجتماعية المهيمنة ، من أجل إدامة هيمنتها ، و لا تخلو تلك الأنساق مما يعرف بنقاط التصادم ، و التي ترتبط بالسلطة / القوة ، و تحول الهوية لأيديولوجيا ، و هي بذرة النوع الثاني من الهوية .
- 2 - الهوية المقاومة : و هي الهوية المقابلة و المقاومة لمنطق الهيمنة الهوياتية ، من خلال استنطاق الهوية حسب تعبير فرانس فانون ، فهي ردة فعل معاكسة و رافضة لعملية فرض هوية .
- 3 - الهوية المصممة : و هي نوع يقدمه الفاعلون و أصحاب الأفكار في المجتمع ، بوضع تصور يفضي إلى هوية مبنية على الكثير من تفاصيل البنية الثقافية ، فهي نتاج جهد فكري و فلسفي ، يقدم الهوية بقوة المنطق .

تنازلت دراسات الهوية عن مفهوم البوتقة الصاهرة للهويات و المكونات الثقافية ، و أن السعي من أجل تحقيق البوتقة الصاهرة لم و لن يتحقق<sup>21</sup> ، لذلك فسياق تشكل الجماعة السياسية / المذهبية ، أو المذهبية البحثية سواء كانت أقلية أم أكثرية ، تعود إلى إنشاء إطار ثقافي جديد ، متمايز بالضرورة ، بل و معارض لكل ما هو خارجها ، و تتحول المكونات الثقافية لهذا الإطار إلى وسيلة لبناء خلفية ذهنية ، خاصة تجمع بين أعضاء الجماعة ، في الوقت الذي تقيم فيه جدارا بينهم و بين من هم خارجها.<sup>22</sup>

إن ظهور النزعة الانشاقية يحتاج إلى عوامل مساعدة يمكن عرض أبرزها:<sup>23</sup>

- انعدام العدالة : إذ غالبا ما يكون التنازع الطائفي مدفوعا بمشاعر السخط على انعدام العدالة ، بما يمليه من أرضية للشقاق الداخلي .

- إدراك الأفراد للسياق المحيط بهم ، بأنه ثمرة لبنية النظام الاجتماعي أو السياسي المهيمن ، وليس ظرفا عارضا ، بما يستلزم فعلا سياسيا مضادا للتنظيم الاجتماعي أو السياسي الراهن .
- توافر أرضية ثقافية تتقبل الانشقاق وتعتبره خيارا مشروعاً في حال انعدام وسائل أخرى أقل كلفة ، فالمجتمعات التي تملك ثقافة عقلانية أكثر استعداداً لتقبل الانشقاق ، بخلاف تلك التي تسودها مبررات وراء طبيعية لتفسير الظروف المختلفة ، وهي أميل للمحافظة على الوضع السائد .
- توافر الأمل بإمكانية معالجة الظرف عن طريق الانشقاق ، وهو ما يوسع المساحة الاجتماعية للانشقاق .
- بناء عليه تقوم الطائفية بوظيفتين: الأولى إنتاج القيادة الاجتماعية للجماعة الطائفية ، و للمجتمع المكون منها ، و المسير لمصالحها و شؤونها ، و الثانية: تحقيق مهام السلطة السياسية في خلق شبكات وطرق التبادل المادي و المعنوي داخل المجتمع الكلي ، و رعايتها و كفالة نظم استمرارها ، بما في ذلك نظام التسليم بميزان القوى<sup>24</sup> ، إن حالة اغتراب الدولة عن المجتمع يشكل الحافز القوي في تأصيل الطائفية ، و عودة المجتمع الأهلي إلى تكوينات ما قبل الدولة ، طائفية كانت أو مناطقية أو عشائرية ، فتحول أفراد المجتمع بانتماءاتهم للدولة الوطنية إلى تلك التكوينات ، و حالة الاغتراب تلك ناتجة عن حالة الاستبداد و الفساد في الدولة و هدر كرامة الإنسان<sup>25</sup> .
- ينبني الخطاب الطائفي على دعامين : أولهما يتعلق بداخل الجماعة ، و يتمثل في قدرة هذا الخطاب على التعبئة و الحشد ، و توفير المشروعية ، و الثاني يتعلق بخارجها و قدرته على ترسيم الحدود الجغرافية أو الاجتماعية لموضوع المشكلة ، فهو من هذه الناحية يسهم في إقامة دائرة مصالح جديدة ، يتحدد على ضوءها الأنصار المحتملون ، و الأعداء المحتملون أيضا ، و نعود هنا للإشارة إلى أن كل مطلب اجتماعي ، و كل جماعة نشاط هي دائرة مصالح ، لها أعداء و أصدقاء محددون و محتملون<sup>26</sup> ، إن الجماعات المتميزة ، و لا سيما تلك التي تقوم في سياق هروبي (خوفا من القمع مثلا) ، تطور خطابا داخليا يمارس وظيفة حمائية ، فهو يعظم من القيمة المعنوية للداخل ، و يبالغ في تحقير القيمة المعنوية لكل ما هو خارج النظام<sup>27</sup> .
- في كتابه نظرية السلوك الجمعي Theory of collective behavior يتكلم سملزر Smlser عما يسميه structural conduciveness أو الكوامن البنائية التي تمثل نوعا من الخلايا الثقافية النائمة ، المعززة بتجارب تتواتر بين مدة أو مرحلة تاريخية و أخرى ، تتميز تلك الكوامن بكونها قابلة للتحويل من خبرة شبه

مستقرة في اللاشعور الجمعي ، إلى فعل تتناسب قوته طرديا مع شدة و مرارة الخبرة أو الخبرات السابقة ، إلى جانب الخبرة القائمة ، أو الممارسة على صعيد المواقع ، أي أن تلك الكوامن النائمة ما إن تجد بيئة ذات خصائص معينة ، حتى تتحول من خبرة ذات مضمون اجتماعي تاريخي ، إلى فعل يعيد ترسيبها في العقل الجمعي ، و في الوقت ذاته يجدد تأثيرها على مستوى الواقع.<sup>28</sup>

تحدث عبد الله الغدامي في محاضراته الهويات الجذرية و الهويات الثقافية عن المعاني القاتلة في الهويات ، حيث تعرف الذات الهوياتية نفسها من خلال نفي الآخر ، المعاني لقاتلة هي الأفكار التي تجترحها المكونات الهوياتية ، و من ثم تؤسر داخلها بفعل التواتر و التكرار ، لتصبح أسوار هوياتية ، تعبر عن هذا المكون المجتمعي ، و قد تصوغ سلوكياته تجاه الآخر.<sup>29</sup>

يصبح التعصب أحد آليات الحفاظ على الهوية ، عندما تكون كل حادثة طائفية بمثابة قيمة مضافة Aded value حسب سلملزر Smlser ، حيث تفرز حالة عالية من التعصب ، طور نيل سملسر Niel Smlser هذه الظاهرة من خلال منظور الجرح الثقافي Cultural trauma ، فعندما يشعر أعضاء الجماعة أنهم تعرضوا لحادثة مريعة ، فإنها تترك علامات يتعذر محوها من وعي جماعتهم ، و تدمع ذاكرتهم إلى الأبد ، و تغير هويتهم المستقبلية بطرق جوهرية<sup>30</sup> ، لذلك فاجترار الخبرة التاريخية المثقلة بالتنازع ، يعمق النوازع الانقسامية ، خاصة إذا كان السياق الراهن ، لا يدفع نحو التكامل و التصالح مع الذات المقابلة ، و يوظف التباين من أجل تعزيز السلطة .

يرى دانييل ليرنر أن المجتمعات التقليدية عموما ، تعاني صعوبة في التكيف مع التغيرات الثقافية و الاجتماعية ، و أن هذا العجز يرجع في جوهره إلى عامل ثقافي خلاصته انعدام التعدد و التنوع ، و الميل الشديد إلى التشابه و التوحد ، و هو ما يتبلور في صورة ذوبان كامل للهوية الفردية ، و هيمنة تامة للهوية الجمعية ، عملية التوحد هذه تدفع إلى ارتباط الفرد ببيئته الاجتماعية ارتباطا يميل إلى تقديسها ، و اعتبارها إطارا وحيدا للحق و الاستقامة ، و اعتبار الأنساق الأخرى أدنى مرتبة عند المقارنة.<sup>31</sup>

انطلاقا مما سبق نخلص إلى أن سياقات و عوامل نشوء الفعل الانقسامي متعددة ، لكن يمكن الإشارة إلى أهمية عامل فشل الاندماج الاجتماعي ، و استنطاق السرديات التاريخية ، بما تحمله من جروح مجتمعية ،

قائمة على التمييز و التهميش ، لتتفاعل جميعها مع واقع يجعل التفرقة سياسة و ممارسة ، تدفع المكونات للنكوص إلى معاقلها الاجتماعية ، وتشعر في التأسيس لواقع جديد ، يقاوم المنظومة الراهنة .

### 3/ المجتمعات المتعددة ومأزق العضلة الأمنية ..مقاربة نظرية .

البيئة التعددية باعتبارها تختزن نزاعات و صراعات ذات طابع سياسي و اجتماعي و اقتصادي ، إضافة إلى مسوغاتها الأيديولوجية ، مثلت فضاء للمقاربات النظرية من المشارب المعرفية المختلفة ، بغية تفسير ظواهرها ، و سعيا لاستشراف مآلاتها و تداعياتها ، يسعى هذا العنصر لعرض بعض الاجتهادات النظرية التي حاولت الاقتراب من ظاهرة الانقسامات في المجتمعات المتعددة مع التركيز على مقارنة الأمن المجتمعي ، نظرا لمركزية متغير الهوية في هذه المقاربة ، إضافة إلى اجتهادات روادها في تفسير الصراعات الاجتماعية الممتدة ، و ذلك سعيا لإسقاطها على الظاهرة الطائفية ، في سبيل الوصول لفهم أعمق لمكوناتها .

المجتمع التعددي كما يعرفه أرنت ليهارت Arend hiphart هو: المجتمع المُجزأ بفعل الانقسامات الدينية أو الأيديولوجية أو اللغوية أو الثقافية أو العرقية، كما أنه المجتمع الذي تنتظم بداخله الأحزاب السياسية، ومجموعات المصالح، ووسائل الإعلام والمدارس، والجمعيات التطوعية، على أساس الانقسامات المميزة له.<sup>32</sup>

يعتبر الأمن المجتمعي Societal Security من أهم مستويات التحليل في الدراسات الأمنية المعاصرة. حيث يتجاوز الطرح التقليدي، الذي يعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات الدولة، إلى اعتباره كيانا قائما بذاته، وموضوع مرجعي للأمن، ويتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية، ومدى قدرة المجتمع على الحفاظ على سماته الخاصة ، في سياق ظروف ومتغيرات وتهديدات فعلية أو محتملة، يرى باري بوزان Barry Buzan أن المأزق الأمني يدور حول (الهوية -Identity) أو ما يسميه (المأزق الأمني المجتمعي The Societal Security Dilemma)<sup>33</sup>.

يقول أولي ويفر Ole Weaver لا نريد الأمن المجتمعي الذي يؤدي إلى فهم أمن الدول قياسا للمجتمعات المكونة لها ، نحن نقترح بأن يعاد تصور حقل الأمن من حيث ازدواجية أمن الدولة ، و أمن المجتمع ، بالنسبة لأمن الدولة القيمة النهائية هي السيادة ، أما بالنسبة لأمن المجتمع فقيمتها الهوية ، كلا الاستعمالين يدل على البقاء ، فإذا فقدت الدولة سيادتها تزول كدولة ، و المجتمع الذي يفقد هويته تسوده مخاوف من انه لن يكون قادرا على البقاء.<sup>34</sup>

في القطاع المجتمعي يصبح المتغير المرجعي للأمن هو الهويات الجماعية – الدينية و الإثنية - واسعة الانتشار ، و التي يمكن أن تعمل بشكل مستقل عن سلطة الدول ، و نظرا للطبيعة المعقدة لمثل هذا المتغير المرجعي للأمن ، فمن الصعب تحديد التهديدات ، خاصة مع تطور الهويات الجماعية و غيرها ، استجابة للمؤثرات الداخلية و الخارجية.<sup>35</sup>

يتضح من خلال التعاريف أن حالة اللاأمن المجتمعي تتشكل عندما تكون هذه السمات (الهوية، منظومة القيم، اللغة، الثقافة) مهددة، أو متصورة على هذا النحو، وانطلاقا من هذا الإدراك حسب مدرسة كونهاجن سيصبح كل تغيير مس هوية المجتمع مشكلة أمن مجتمعي.<sup>36</sup> يظهر التهديد الأمن الاجتماعي حينما يشعر المجتمع أن هويته أصبحت في خطر ، و تتراوح خطورة التهديد من القمع لحرية التعبير ، و تحريم استعمال اللغة ، الأسماء ، اللباس ، غلق المدارس ، و أماكن العبادة ، النفي و القتل ، لذلك يتعلق الأمن المجتمعي بالدرجة الأولى على التهديد لهوية المجتمع ، إذ أن المجتمع سيندثر إذا فقد هويته.<sup>37</sup>

يتعمق الأمن المجتمعي في الدول الضعيفة التي تتميز بـ:<sup>38</sup>

- عدم قدرتها على تلبية الشروط الاقتصادية الأساسية لمواطنيها .
- هوية ضعيفة مع تقلص في التناسق الاجتماعي .

تعتبر المعضلة الأمنية المجتمعية ، إحدى أكبر مصادر اللاأمن المجتمعي ، حيث ينشأ هذا المأزق الأمني عندما تؤدي جهود الجماعات لزيادة أمنها المجتمعي - من خلال تعزيز هويتها - إلى إشاعة الخوف في الجماعات الأخرى ، ما يدفعها بدورها إلى زيادة أمنها المجتمعي ، و هكذا تتم الحلقة المفرغة بين الجماعات ، حيث تؤدي المساعي إلى زيادة الأمن إلى إنقاصه في النهاية.<sup>39</sup>

هذه المعضلة الأمنية تتضخم في حاضر المجتمعات العربية، بفعل حالة اللا استقرار سياسيا و أمنيا ، و ما نجم عنها من انبعاث طائفي ، و هو ما ولد حالة من الانكفاء للعصب الفرعية ، و التقوقع حولها في مقابل المكونات المجتمعية المقابلة ، على حساب الأمن العام للدولة و المجتمع ، بما يضعف المناعة الأمنية للمجتمعات .

بفعل الاعتصاب، و الخوف من المكونات المجتمعية الأخرى تتحول الطائفة إلى كيان مغلق ، و تعيد إنتاج ثقافتها و عقائدها و أساطيرها داخل ذلك الكيان المغلق ، الأمر الذي يترتب عنه انغلاق و انسداد ، و تحجر في عقلها الجمعي ، في رؤيتها إلى ذاتها و إلى العالم من حولها ، و هذا من جملة أسباب نزوعها الانكماش في المحيط المجتمعي و السياسي الجامع ، و ميلها إلى التصرف كأقلية مهددة من الآخرين.<sup>40</sup>

هذه الأزمة المجتمعية تعيشها الدولة العربية ، و تهدد بتشظيها و تفككها ، و منطلق هذه الأزمة استثمار الأطراف المتصارعة ، داخليا و دوليا في التباينات الفرعية بين المكونات المجتمعية ، في ظل غياب العقد الاجتماعي الجامع ، الحافظ لحقوقها ، و الناظم لتفاعلاتها و صراعاتها من أجل المغانم و دفع المغارم ، و هذا كله في ظل فشل نموذج الدولة ما بعد الكولونيالية، في أن تؤسس لكيان يمثل الجميع ، و يعبر عن الفسيفساء السيسولوجية .

فأضحى الطائفية بهذا المعنى تشكل انشقاقا جديدا عن المجتمع و الدولة ، و تفلتا ، أو محاولة تفلت من ضوابط العلاقات الوطنية الجامعة ، و أحكامها ، و تظهيرا للهوية الفرعية ، في مواجهة الانتماء الوطني العام ، و كما هي تكون بنية اعتقاديته مغلقة على نفسها ، كذلك تكون بنية مؤسسية مغلقة ، و كما يقودها انغلاقها الفكري و النفسي إلى رفض الآخر و مفاصلته ، كذلك يقودها انغلاقها السياسي إلى عدم الاعتراف لغيرها بمصالحه ، و إلى تقديم مصلحتها العصبوية على المصلحة العامة<sup>41</sup>.

و الأمر لا يقتصر على الطائفية فقط، و إنما يمتد للفضاءات الهوياتية الأخرى ، إذ لا يخفى تنامي النزعات القومية ، و تضخمها بشكل متطرف ، مستفيدة من حالة الهشاشة السياسية في البلدان العربية ، و مدفوعة باستراتيجيات القوى الكولونيالية ، التي تعتمد دائما للاستثمار في الشقوق المجتمعية ، و استغلال حالات التقصير و التمييز ، من أجل صناعة مظلومية تهدد أمن المجتمعات .

كما يلاحظ عملية تكوين دوائر انتماء جديدة ، قائمة على الجهوية و المناطقية ، و يستثمر فيها كهويات جديدة ، مبعثها الشعور بالتمييز و الظلم ، خاصة في ظل توحش المركزية ، و الاحتكار الاقتصادي ، و التمايز بين الجهات في الاستثمار و التمويل و المستوى المعيشي ، و هو ما يعمل على تهتك اللحمة الوطنية ، والشعور بالانتماء للمشترك العام ، و يدفع للانكفاء على الذات .

إن تسييس و أدلجة الهويات الجزئية ظاهرة جديدة رغم قدم الهويات كفضاء ثقافي اجتماعي ، اعتمد هذا التسييس على منابع الخزين التاريخي للهويات الثقافية الممتد إلى تاريخ طويل ، و بقيت بناه واضحة في عهود الدولة السلالية السابقة للدولة الحديثة ، التسييس نفسه أي القدرة على تحويل الهوية الثقافية إلى حركة احتجاج و انقسام سياسي اجتماعي و إيديولوجي ، سيرورة مديدة و متعرجة و انحسرت و لم تشتد إلا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، بفعل جملة عوامل مركبة<sup>42</sup>.

### 5/ الطائفية و التوظيف السياسي : تجلي للصراع أم دافع للاحتراب .

الراصد للحالة الطائفية يلاحظ علاقة تكوين متبادل بين الطائفية و الصراع السياسي في المجتمعات المنقسمة ، إذ كما تعتبر الطائفية ذريعة للأزمات السياسية ، فهي كذلك آلية للاحتراب الداخلي ، توظف في حسابات السلط و الأنظمة السياسية ، بغية التحشيد و التخويف ، و الأهم من اجل تكوين شرعية للبطش بالمكونات المقابلة .

الطائفية طائفيات ، إذ يمكن أن تجد موردها في انقلاب ما لموازن القوة الاجتماعية و السياسية ، بين مكونات كانت أو أصبحت متقاربة الأقدار ، كما يمكن أن تكون طغيانا من الأقلية على أكثرية ، كان استتباب الأمر لها تاريخيا ، كما يسع الطائفية أن تكون إدامة للتغلب على أقلية ذات وزن تعوض النقص في حقوقها ، و هامشيتها في حرم السلطة ، هذا النوع من الطائفيات يتحكم بطبيعة الحال في المعالجة اليومية للتوتر ، و يتحكم إلى حد معين حين ظهور الظرف المواتي ، بصيغ المواجهة و بأفقا<sup>43</sup>.

و الطائفية السياسية هي أن تنبني السلطة و تتمحور على أساس طائفي ، بما يخدم هذه الجماعة التي ينتسب إليها مجموعة من الحاكمين ، و المرتبطين بالسلطة ، واعتماد التمييز الطائفي بحسب امتيازات و حقوق الطوائف الأخرى ، و غالبا ما يتم التعبير عن طائفية السلطة بصيغ دينية في محاولة لإضفاء نوع من الشرعية على سلوكها السياسي<sup>44</sup> ،

ليست الطائفية سواء كانت شعورا عدائيا لطائفة تجاه أخرى ، أو إستراتيجية موازية تستخدمها بعض فئات النخبة السياسية في التنافس على السلطة ، أو سياسة منهجية تتبعها سلطة معينة في سبيل تأمين قاعدة اجتماعية أو اثنية أو مذهبية تعزز مواقعها الإستراتيجية ، حتمية اجتماعية أو تاريخية لا ترد<sup>45</sup> ، فحتى الأمم شديدة الاندماج تحتفظ بالتقسيمات العمودية ، و بالعصبية النامية في المجتمع المدني التي لا تؤدي دورا

كبيرا ، و لا تظهر على السطح في الأوقات الصعبة ، و لكنها تهدد بالظهور في كل مرة تبرز فيها أزمة النظام عن طريق اهتزاز سلطة الدولة ، أو تدهور التوازن المادي ، و الاقتصادي للجماعة.<sup>46</sup>

أينما وجدت الثنائيات يجب التوقف للتفكير في الوظائف التي صنعت من أجلها ، والتي غالبا ما تأتي لاستثناء عناصر و قضايا لا تقل أهمية عن الأمور التي تحملها الثنائيات ، إن منطق استثناء العناصر و الأفكار ذات البعد الطائفي من العمل السياسي يؤدي إلى تشخيص غير مفيد، يحدد الخلل فقط في التوظيف السياسي للطائفة ، بغرض تحقيق مكاسب، إذ أن مصالح قادة الطوائف المادية تدفعهم إلى الاستغلال الوظيفي للطائفة.<sup>47</sup>

إن مركزة السلطة السياسية ، و الاستئثار بها في الدولة ذات التنوع الديني أو القومي تعد أحد أهم العوامل الرئيسية في تنامي مشاعر الطائفية و تصاعدها ، ثم اندلاعها على شكل اقتتال طائفي<sup>48</sup> ، لذلك تعمد النظم إلى استثمار عناصر التراث و التجربة التاريخية المشتركة مع الغير ، أداة في السجال ، و ذلك بإعادة تفسيرها على نحو يخدم النظام ، و يدعم موقفه في الصراع.<sup>49</sup>

ليست الطائفية في حد ذاتها مصدر الصراع ، فالصراعات في العالم العربي ناتجة من طبيعة علاقات القوى السياسية المترسخة في المجتمع لأسباب موضوعية و تاريخية ، تتجلى في أشكال عدة ، منها الصراع الطائفي ، و العشائري ، و الإثني ، و الطبقي ، و منه أدى فشل الدولة العربية الحديثة في جعل المواطنة جوهر القواعد التنظيمية لهذه العلاقات ، و ارتدادها نحو النظام الاستبدادي القومي ، عمل على انجذاب الأفراد نحو العشيرة و الطائفة ، و إعادة إحياءها لتكون ككتلات تتوازن مع نظام الدولة ، و منه تصبح الطائفية أحد تجليات الصراع ، لا سببا له ، لكن التجليات تتحول إلى مسببات تعزز المسببات الأولية ، منتجة التجليات ذاتها.<sup>50</sup>

تدفع الأزمات السياسية و الإخفاقات الاقتصادية نحو التوترات الاجتماعية ، كما تجعل المكونات تنكفئ على ذاتها ، خاصة في البيئات المنقسمة ، و بهذا تصبح الطائفية باعتبارها أحد أشكال التشظي الاجتماعي ، نتيجة و مخرج لهذه المتغيرات ، لكن لا يمكن الجزم بهذا الفرض مطلقا ، إذ كما يعتبر الانبعاث الطائفي نتيجة لفشل الدولة الجامعة ، فهي أيضا مسبب للتوترات و التباينات ، خاصة عندما تجد المكونات الهوياتية نفسها مقصاة من المشاركة ، و مهددة في ذاتها ، بما يدفعها للمقاومة من خلال استدعاء سردياتها الطائفية و

التفوق على ذاتها ، و عليه فعلاقة الطائفية بالأزمات هي علاقة تكوين متبادل ، إذ تكون الطائفية سببا و ماثورا لها ، كما قد تكون إفرزا تخلفه تلك الأزمات .

كذلك لا يخفى الدور الخارجي الكولونيالي في توظيف التمايزات الهوياتية ، و خاصة المتغير الطائفي ، بغية تقسيم الدول ، و إغراقها في صراعات اجتماعية مزمنة يصعب الخروج منها ككتلة جغرافية واحدة ، و ذلك بتبني مكونات اجتماعية معينة في مقابل الكتل الأخرى ، و دعمها و رفع خطاها ، ليتم فصلها شيئا فشيئا عن المحضن العام و ليكون بقاءها مرهونا ببقاء الأجنبي المحتل ، و لعل هذا المسار الكولونيالي قديم و متجذر ، استفاد من موروث الإستشراق ، و دراسته الانثربولوجية و الاجتماعية للعالم العربي و الإسلامي ، و كما مثل الإستشراق تمهيدا للتمدد الكولونيالي من خلال علاقة القوة بالمعرفة ، تبرز في حاضرنا دراسات كثيرة تمثل الإستشراق الجديد ، تنتجها مراكز الدراسات و حواضن الفكر ، تدعو لاستغلال التباينات الطائفية كألية لإعادة تقسيم تقسيمات سايكس - بيكو ، و لعل من أبرزها دراسة رالف بيترز " حدود الدم " .

#### 6/ مآلات الأمن المجتمعي في ظل الانبعاث الطائفي .

الأمن المجتمعي هو اللبنة الأساسية لأمن الدولة ، لأنه يعني لحمتها الداخلية و تماسك مكوناتها ، و لأنه يعكس ارتباط الجميع بالدولة ، و تمثيلها لهم ، و احترامها لخصوصياتهم الهوياتية و الاقتصادية ، الطائفية كفكر و كعمارة فردية و جماعية ، و كسياسة سلطوية تضع الأمن المجتمعي تحت التهديد ، و تعمل على تشظي الوحدات الدولية ، من خلال تعميق الانقسامات ، و تثوير التباينات ، فيتحول التنوع إلى عبء ، و التعدد إلى نقطة ضعف و عامل صراع .

ليس المطلوب أن يتحرر المجتمع المدني من عصبياته أو تضاماناته الطبيعية المتعددة ، الدينية و المذهبية و الإثنية ، التي تعكس واقع الحال ، خاصة في مجتمعات تقليدية أو خارجة حديثا من التقاليد ، و إنما أن تتمكن النخبة السياسية من تجسيد مثال الوطنية ، و أن تحرر معها الدولة و مؤسساتها من احتمال ارتهاها للعصبية الخاصة ، حتى تتحول بفضل سياساتها الوطنية إلى دولة أمة ، أي دولة مواطنيها.<sup>51</sup>

يستشري الخطاب الطائفي في البيئة التي تغيب فيها قيم المواطنة المنبئية على التعاقدية ، التي تحفظ الحقوق ، و تؤسس للواجبات ، من خلال تقديم قيم التشاركية ، دون إعلاء للانتماءات الفرعية ، و جعلها موازية

لقيم المواطنة ، هذه الأخيرة التي لا يمكن التأسيس لها دون الإقرار بالخصوصيات الثقافية و الدينية ، بانتهاج سياسات تتصالح مع الذات ، و تقر الوحدة في التعدد ، و لا تهدد المكونات المجتمعية في هوياتها .  
تعمل الطائفية على استغلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية و السياسية للترويج لدين أو لمذهب بعينه ، مع انتهاج سياسات اقصائية تحقيرية تجاه المكونات الأخرى ، ترسخ بها ثقافة عدائية تجاهها ، و تدفع بالهويات المقابلة لانكفاء و المقاومة ، و الرجوع للهويات الموازية ، كما يؤسس هذا السلوك لشرعنة القمع و التخوين ، عندما تطالب الطوائف و المكونات الأخرى بحقوقها ، و بهذا تعمل النظم التسلطية على ضرب المكونات ببعضها ، من أجل استدامتها ، على حساب سكينه المجتمعات ، بما يرهن تفوق الطائفة ببقاء النظام الحالي ، و يكبح أي مطالبة بالإصلاح من أي طرف ، يدفع هذا السياق لاستفحال ثقافة الاستعلاء على الآخر ، بتميشه و طمس تاريخه ، و اختزال ماضي الوطن في طائفة محددة ، بما يكبح العيش المشترك و السلم الأهلي .

لا يكاد يخلو مجتمع من التعدد بأشكاله المختلفة ، لكن أساليب إدارة التنوع هي التي تجعل منه ثراء سيوسولوجيا ، أو خوفا مزمنا ، فالطائفية و الانقسام ليس قدر المجتمعات المتعددة ، لكنهما مؤشر يدل على الفشل في إدارة الاختلاف ، و ضرورة البحث عن استراتيجيات جديدة ، ترمم اللحمة المجتمعية ، و تعالج الإخفاقات

## الخاتمة .

التنوع حتمية اجتماعية ، و قدر إنساني لا يمكن تغييره ، بل يجب التعايش معه و إدارته بشكل يضمن التشاركية للجميع ، و يحفظ الحقوق الهوياتية . و الطوائف أحد أشكال التنوع ، لكن الطائفية مرض اجتماعي ، يهدد الوشائج السيسولوجية ، و يفكك الوحدة الوطنية للدولة ، فهي مؤشر للفشل في إدارة التنوع ، و مؤذنة بخراب العمران .

لا يمكن إدارة التنوع دون التأسيس لدول تقوم على فكرة التعددية و التشاركية ، و تبتعد عن سياسات الصهر الثقافي ، و الفرض الهوياتي ، و الدمج القسري ، و قبل هذا يجب العمل على التنشئة المجتمعية ، القائمة على ثقافة احترام الآخر المختلف ، و تفهم التنوع كثراء ، و ليس كمهدد ، بغية تحييد المتغيرات الهوياتية أمام أي توظيف داخلي أو خارجي ، لإقحام المجتمعات و الدول في صراعات ذات خلفية اجتماعية ، تبقي تداعيات ممتدة في الوعي الجمعي و الذاكرة المشتركة ، ليس ت الانقسامية قدر المجتمعات المتعددة ، بقدر ما هي حتمية للفشل في التعايش مع التنوع .

## قائمة المراجع:

- 1- ناصر الغزالي ، النزعة الطائفية تجلياتها و دورها في المجتمع السوري ، متوفر على الرابط التالي : <http://achr.eu/old/naser.tafeh.pdf>
- 2- عزمي بشارة ، مدخل لفهم المسألة الطائفية و صناعة الأقليات في المشرق الكبير ، مجلة عمران ، العدد 11 ، شتاء 2015 ، ص 08.
- 3- علي بن مبارك و آخرون، الطائفية و مقومات الخطاب الطائفي : تأملات و استشرافات ،سلسلة ملفات بحثية ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود ، الرباط ، 27 يوليو 2016 ، ص 47.
- 4- طه جابر العلواني في سماء سليمان ، المفهوم و إشكالاته و مخاطره ، مجلة شؤون خليجية ، العدد 47 ، خريف 2006 ، ص 61.
- 5- عبد الإله بلقزيز و آخرون ، الطائفية و التسامح و العدالة الانتقالية من الفتنة الى دولة القانون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2013 ، ص 09.
- 6- أمبارك الحامدي ، الطائفية في اللغة و الاصطلاح : بحث في الجذر و المرتكزات و آفاق التجاوز ،سلسلة ملفات بحثية ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود ، الرباط ، 27 يوليو 2016 ، ص 85.
- 7- هشام باقر حمودي ، شيعة العراق الحقوق و الضمانات، في حميد فاضل حسن ، إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية و الإنكفائية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 32 ، 2006 ، ص 184.
- 8- حسن موسى الصفار ، الطائفية بين السياسة و الدين ،المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، 2009 ص 7.
- 9- فوليبب داغر ، الطائفية و حقوق الانسان ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، القاهرة ، 1995 ، ص 21.
- 10- عبد الإله بلقزيز ،المرجع السابق ، ص 11.
- 11- حزام عبد الواحد ، البهائية هل هي فرقة أم طائفة أم عقيدة ، سلسلة ملفات بحثية ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود ، الرباط ، 27 يوليو 2016 ، ص 27.
- 12- نفس المرجع ، نفس الصفحة .
- 13- علي أسعد وطفة ، إشكالية الهوية و الانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، من كتاب الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 170.
- 14- برهان غليون ، نقد مفهوم الطائفية ، متوفر على الرابط التالي : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89869>
- 15- فرهاد إبراهيم ، الطائفية و السياسة في العالم العربي : نموذج الشيعة في العراق ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996 ، ص 24.
- 16- بشير ناظم ، المرجع السابق ، ص 84.
- 17- سماء سليمان ، المرجع السابق ن ص 66.
- 18- عبد الإله بلقزيز ، المرجع السابق ، ص 11.
- 19- بدر الإبراهيم ، النزاعات الطائفية في منطقة الخليج ، منتدى العلاقات العربية و الدولية ، الدوحة ، 2012، ص 3
- 20- عبد الله البياري ، الهوية ، مجلة رمان ، العدد العاشر ، يونيو 2011.
- 21- عبد الله الغدامي ، الهويات الثقافية و الهويات الجذرية ، متوفر على الرابط التالي : <https://www.youtube.com/watch?v=OheUcxJ9Os0>
- 22- توفيق السيف ، المسألة الطائفية بحث عن تفسير خارج الصندوق المذهبي ، مؤتمر الوحدة الإسلامية وديعة محمد صلى الله عليه و سلم ، مملكة البحرين ، 28 إلى 30 ديسمبر 2007 ، ص 08.
- 23- نفس المرجع ، ص 06.

- 24 - برهان غليون ، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة ،المركز الثقافي العربي ، ط1 ، 1990، ص 42.
- 25 - ناصر الغزالي ، المرجع السابق .
- 26 - توفيق السيف ، المرجع السابق ، ص08
- 27 - نفس المرجع ، ص 05
- 28 - ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة ، مظاهر الطائفية في العراق رؤية سييسولوجية ، مجلة لارك للفلسفة و اللسانيات و العلوم الاجتماعية ، العدد السابع ، السنة السابعة ، 2015 ، ص 283.
- 29 - عبد الله الغدامي ، المرجع السابق .
- 30 - فتيحة طويل ، النظرية الوظيفية الجديدة و تحليل البناء الاجتماعي ، مجلة التغيير الاجتماعي ، جامعة قاصدي مرباح ، العدد الأول ، ص 221.
- 31 - توفيق السيف ، المرجع السابق ، ص 05 .
- 32- حسن العطار ، "بين الديمقراطية والديمقراطية التوافقية"، 2018/02/09، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://elaph.com/Web/Opinion/2018/2/1190862.html>
- 33- سليم بوسكين، "تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري"، مذكرة ماجستير في تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، ( قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015)، ص58.
- 34- سيد أحمد قوجيلي ، الدراسات الأمنية النقدية : مقاربات جديدة لاعادة تعريف الأمن ، عمان ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2014، ص 82.
- 35- Barry Buzan , Rethinking security after the cold war , cooperation and conflict , vol 32, London , 1997 ,p17.
- 36- منيغر سناء ، "التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي" ، مذكرة ماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان و الأمن الإنساني ، ( قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سطيف 2 ، 2014 )، ص 19.
- 37- مرابط رايح ، المأزق الأمني المتعدد الأبعاد ، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد العاشر ، مارس 2010، ص 138.
- 38- نفس المرجع ، ص 139.
- 39 - سيد أحمد قوجيلي ، المرجع السابق ، ص 83.
- 40- عبد الإله بلقزيز و آخرون ، المرجع السابق، ص 10.
- 41- نفس المرجع ، نفس الصفحة .
- 42- فالح عبد الجبار و آخرون الطائفية و التسامح و العدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون ، المرجع السابق ، ص ص 25 ، 26.
- 43 - أحمد بيضون ، للطائفية تاريخ في تشكل الطوائف وحدات سياسية ، في المسألة الطائفية و صناعة الأقليات ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ببيروت، ط1 ، 2017 .
- 44 - هشام باقر حمودي ، المرجع السابق ، ص 184.
- 45 - برهان غليون ، الطائفية في الدولة و المجتمع ، متوفر على الرابط التالي : <http://cutt.us/RPcSB>
- 46 - نفس المرجع
- 47 - المسألة الطائفية و صناعة الأقليات ابحت عن الكاتب و الصفحة
- 48 - جلال الدين محمد الصالح ، الطائفية الدينية : بواعثها واقعها مكافحتها ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ، 2016 ، ص 146 .

- 49 - توفيق السيف ، المرجع السابق ، ص 5.
- 50 - إميل بدارين ، من الطائفية الاجتماعية إلى الطائفية السياسية ، في المسألة الطائفية و صناعة الأقليات في الوطن العربي ، المرجع السابق .
- 51 - برهان غليون ، الطائفية في الدولة و المجتمع .